

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الاجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

Presentation and evaluation of the experiences of some foreign countries in framing the practices of audit committees

England Canada Malaysia Singapore Germany

شيعي حسين

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات
النامية في ظل الإفتتاح الاقتصادي العالمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

Hocine.chihi@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2024/01/25

الامام ابراهيم

مخبر الجامعة المؤسسة والتنمية المحلية
المستدامة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

Limam.brahim@uni-ouargla.dz

تاريخ القبول للنشر: 2024/01/18

كويصي مصطفى*

مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات
النامية في ظل الإفتتاح الاقتصادي العالمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

Kouici.moustapha@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/11

ملخص:

تهدف هاته الورقة الى عرض تجارب بعض الدول في تأطير ممارسات لجان التدقيق من الجانب القانوني والتنظيمي حيث تلعب لجان التدقيق دورا مهما في تفعيل آليات حوكمة الشركات، خلصت الدراسة إلى أن للجان التدقيق دورا مهما وفعالا في تفعيل آليات الحوكمة شريطة ضمان استقلالية اعضائها عن مجلس الادارة وكذا تمتعهم بالخبرة المطلوبة والقيام بالقاءات العملية كما ينص عليه القانون، وكما نجد من خلال الدراسة أن لقانون ساربانز أوكسكلي سنة 2002 دورا مهما في تأطير مهام هاته اللجنة رغم وجود بعض الفروقات البسيطة بين الدول محل الدراسة عن هذا القانون وذلك راجع لتوجه البلد وطبيعة الهيكل التشريعي والاداري.

الكلمات المفتاحية: لجان تدقيق، حوكمة الشركات، قانون ساربانز أوكسكلي.

تصنيفات JEL: H83، M14.

Abstract :

This paper aims to present the experiences of some countries in framing the practices of audit committees from the legal and regulatory side, where audit committees play an important role in activating corporate governance mechanisms.

The study concluded that audit committees have an important and effective role in activating governance mechanisms provided that their members are guaranteed independence from the board of directors, as well as that they have the required experience and conduct practical meetings as stipulated by law. Although there are some minor differences between the countries under study for this law, this is due to the orientation of the country and the nature of the legislative and administrative structure

Keywords: audit committees, corporate governance, Sarbanes Oxley

Jel Classification Codes: H83 ; M14

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

استمرت قضية حوكمة الشركات في اكتساب مكانة بارزة على نطاق واسع في الأعمال التجارية المحلية والدولية والجدير بالذكر أن لجنة التدقيق هي هيكل حوكمة رئيسي مكلف بالإشراف على التقارير المالية والإفصاح الذي يتطلب من أعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا على دراية نقدية بمسؤولياتهم الرقابية ويفهمونها تماما، في السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بلجان التدقيق بشكل كبير مع التركيز بشكل خاص على استقلالية الأعضاء والخبرة والمعرفة والتاهيل، بحيث تعتبر لجنة التدقيق المشار إليها باسم (AC) أهم لجنة فرعية لمجلس الإدارة نظرا لدورها المحدد في حماية مصالح المساهمين فيما يتعلق بالرقابة المالية، بحيث يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة، ومراجعة التقارير المالية، وضوابط المحاسبة الداخلية وعملية التدقيق، ومؤخرا ممارسات إدارة المخاطر الخاصة به.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع تنظيم ممارسات لجان التدقيق في عينة من دول العالم؟.

وللإجابة على هذا التساؤل سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية وفعالية لجنة التدقيق وأهم مكونات التشريع للجنة .
 - ما الذي جاء به قانون Sarbanes_ Oxley لعام 2002 .
 - هل يتضمن الجانب القانوني والتنظيمي للجان التدقيق في عينة الدول المختارة متطلبات الحوكمة.
- وللإجابة على التساؤلات نضع الفرضيات التالية:
- هناك دور هام للجنة التدقيق ويكمن في توضيح أهمية وظيفة لجنة التدقيق لضمان حوكمة الشركة.
 - يتمثل الدور الأساسي للقانون في تزويد المستثمرين والجمهور بثقة متزايدة في المحاسبة وإعداد التقارير المالية.
 - تتضمن لجان التدقيق الجانب التنظيمي والقانوني لحوكمة الشركات في عينة دول المختارة .

2. أهمية وفعالية لجنة التدقيق وكذا أهم مكونات التشريع للجنة

1.2: أهمية لجنة التدقيق

هناك دور هام للجنة التدقيق يوضح أهمية وظيفة لجنة التدقيق لضمان حوكمة الشركة اتجاه المساهمين، وتجدر الإشارة إلى أن دور لجنة التدقيق هو الاتصال مع المدقق الخارجي، وتعيين وإنهاء رئيس قسم التدقيق الداخلي، ومراقبة موثوقية البيانات المالية. وأداء الشركة ومراجعة فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للشركة (Fairus, Johari, & Takril, 2015, p. 214)، فتعتبر لجان التدقيق التي أصبحت الآن سمة عالمية تقريبا لحوكمة الشركات، من المتوقع أن تمارس رقابة أكبر على المعلومات المالية وغير المالية، في حين تشعر اللجان بالقلق بشكل متزايد بشأن عدم تضليل أصحاب المصلحة وضمان جودة وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية التي يتم طرحها في السوق (Al-Shaer H, 2018, p. 5).

2.2: فعالية لجنة التدقيق

تعتبر لجان التدقيق عادة أداة مهمة لآلية الحوكمة الشاملة للشركة مع أهمية خاصة لجودة التدقيق والإشراف على التقارير المالية جزء من الميزة المكتسبة من إنشاء لجنة التدقيق، تقترح الأعمال السابقة أن حجم لجنة التدقيق واستقلاليتها وخبرتها وتكرار اجتماعاتها قد يكون له تأثير على الإشراف على الفعالية (Zehri & Zgarni, 2020, p. 35)

3.2: حجم أعضاء لجنة التدقيق

يختلف حجم أعضاء لجان التدقيق من شركة الى أخرى ومن دولة الى أخرى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، الا انه رغم حجم الشركة ونشاطها لا بد ان يكون عدد أعضاء لجان التدقيق كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والكفاءات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، كما يراعى عدم الزيادة في العدد بالصورة التي قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة وعدم الاخلال بالعدد بصورة تنقص من أداء اللجنة لاعمالها بكفاءة وفاعلية، علما بان العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح ما بين ثلثة وخمسة الى سبعة أعضاء، وذلك لضمان استقلالية اللجنة كما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ان التشكيل الجيد للجان التدقيق يجب ان يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر (المحاميد، 2020)

4.2: استقلالية أعضاء لجان التدقيق

تعتبر الاستقلالية احد اهم الشروط التي يجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق، كونها تمثل عنصر هاماً لأعضاء لجان التدقيق في اتخاذ القرارات بشكل مستقل بعيد عن الإدارة، كما انه يمكن تعريف استقلالية أعضاء لجنة التدقيق بانها مدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون ان يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية، حيث يقاس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة (ريان، 2019، صفحة 19).

5.2: خبرة أعضاء لجان التدقيق

تساهم خبرة أعضاء لجنة التدقيق في متابعة نظام الرقابة الداخلية، وتزيد من مستوى التزامهم بتنفيذ تعليمات وإجراءات الأنظمة الرقابية، كما تمكنهم خبرتهم من الفهم الجيد للمعالجات المحاسبية وفرص التلاعب التي تؤثر على القوائم المالية، يتميز أعضاء لجنة التدقيق بخبرة طويلة، فهم الاقدر على تتبع كيفية اعداد التقارير المالية استنادا الى طبيعة نشاط الشركة، وكشف المشكلات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في التقارير المالية واتخاذ القرارات المصيرية للشركة. (ريان 2019، صفحة 22)

6.2: اجتماعات لجان التدقيق

يحتوى كل اجتماع على جدول اعمال يعرض على أعضاء اللجنة قبل موعد الاجتماع بحيث لا يقل عدد هذه الاجتماعات عن 4 اجتماعات في السنة، ويلزم ان تكون هنالك مشاركة من المدققين الخارجيين والداخليين في هذه الاجتماعات، واحيانا يكون هناك لقاءات خاصة لمناقشة أمور تتعلق باعمالهم بحيث تكون هذه الاعمال واقعية وفعالة وذات جدوى ليتم مناقشتها مع الإدارة التنفيذية بكل جدية واهتمام، ويجب توثيق نتائج هذه الاجتماعات او اللقاءات واعداد تقارير ترفع الى مجلس الإدارة بشكل منتظم لمناقشتها (البطوش، 2015، صفحة 27).

3. قانون ساربانز او كسلي

أدى فشل لجان التدقيق بين سلسلة فضائح من نوع إنرون إلى قيام الكونجرس الأمريكي بتمرير قانون ساربانز أو كسلي (SOX) الذي كلف لجان التدقيق بأن تتألف بالكامل من مديرين مستقلين بالإضافة إلى الكشف عن وجود مدير مالي. خبير (Rickling & Sharma, 2017, p. 306)، وتمت الموافقة على قانون (Oxley-Sarbanes لعام 2002) من قبل مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ومن قبل مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 99 صوتاً، تم التوقيع عليه ليصبح قانوناً في 30 يوليو 2002 من قبل الرئيس آنذاك جورج دبليو بوش، كان الغرض الرئيسي من القانون هو حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية إفصاحات الشركات التي يتم إجراؤها وفقاً لقوانين الأوراق المالية ولأغراض أخرى، تمت تسمية القانون الذي يشار

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الأجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

إليه بشكل أكثر شيوعاً باسم SOX على اسم رعاته، السناتور بول ساربينز والممثل مايكل أوكسلي، يتمثل الدور الأساسي للقانون في تزويد المستثمرين والجمهور بثقة متزايدة في المحاسبة وإعداد التقارير المالية (Mqadi, 2020, p. 39). إلى حد ما فإن تنظيم SOX له تأثير كبير على تكوين AC في الأنظمة الأخرى من خلال تبني هذه أفضل الممارسات (Velte, 2017, p. 17) صدر الجزء المهم من التشريع الفيدرالي الأمريكي لاستعادة لأمركي بعد انهيار Enron و Worldcom وغيرهما وفقاً لهذا القانون يجب على لجنة المراجعة تعيين مدقق الحسابات بالتدقيق الداخلي والرقابة ويجب الموافقة على بعض الخدمات ومراقبة عمله، ووضع إجراءات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالتدقيق، يقدم المدقق الخارجي تقارير إلى لجنة المراجعة حول مختلف القضايا المتعلقة بعمله والسياسات المحاسبية للشركة، بحيث يجب أن تتكون لجنة التدقيق من مديرين مستقلين وأن تضم خبيراً مالياً واحداً على الأقل (BOAR, 2015)

وفقاً لقانون Sarbanes Oxley، يجب على الشركات المدرجة في البورصة تنفيذ AC يتألف من خبير مالي وأعضاء مستقلين تماماً، ويرجع ذلك إلى الاتجاه نحو الانفصال إلى أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين داخل مجلس الإدارة، والتي بدورها يجب أن تعزز جودة حوكمة الشركات، وفقاً للإطار الأساسي تؤدي لجنة التدقيق وظيفة مراقبة مركزية فيما يتعلق 1 جودة التقارير المالية، 2 جودة التدقيق الداخلي، 3 جودة المراجعة الخارجية، علاوة على ذلك فإن زيادة ثقة سوق رأس المال في أنشطة، ف AC يجب أن تترجم إلى أداء الشركة، ففي السنوات الأخيرة ركزت أبحاث حوكمة الشركات التجريبية بشكل أقوى على هذه الترابطات منذ أن تم تمرير SOX، (Velte, 2017, p. 16)

4. عرض تجارب عينة من الدول الأجنبية المختارة في تنظيم لجان التدقيق (الجانب القانوني والتنظيمي)

1.4 المملكة المتحدة

توصي بعض الإرشادات الدولية بجوانب مختلفة للجنة التدقيق (بما في ذلك تكوينها وعمليتها وأدوارها ووظائفها) من بين هذه القواعد قانون المملكة المتحدة الموحد لحوكمة الشركات (2003) وتقرير تريديواي (1987)، وتقرير (BRC (1999)، وقانون ساربينز أوكسلي (2002) معترف بهم جيداً (Mqadi M. S., 2020, p. 35) على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية تطورت حوكمة لجان التدقيق بشكل كبير في المملكة المتحدة، التوصيات الأولية فيما يتعلق بإمكانيات الحوكمة للجان المراجعة صادر عن (Cadbury 1992) الذي أوصى بأن تقوم جميع الشركات المدرجة بشكل صريح بتشكيل لجان التدقيق كخطوة مهمة في رفع معايير حوكمة الشركات (Ghafran & O'Sullivan., 2019, p. 581)

تم اعتماد أول إطار عمل لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة، وهو تقرير السير أديان كادبوري عن الجوانب المالية لحوكمة الشركات (المعروف باسم "تقرير كادبوري") في عام 1992 كنتيجة للفضائح المالية في المملكة المتحدة (مثل ماكسويل وبنك الائتمان والتجارة الدولي) في أوائل التسعينيات، منذ ذلك الحين تم إجراء العديد من المراجعات التنظيمية لهذا الإطار (Zábojníková, 2016, p. 5)

نشأ التغيير الرئيسي التالي فيما يتعلق بحوكمة لجنة التدقيق في أعقاب انهيار شركة إنرون في الولايات المتحدة حيث طلب من السير روبرت سميث النظر في فعالية لجان التدقيق في المملكة المتحدة وتوصياته فيما بعد التغييرات المدرجة في القانون الموحد المنقح (2003) على وجه الخصوص (Zábojníková, 2016, p. 10)

يوجد حاليا قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة الذي صدر في سنة 2003 قانون حوكمة الشركات للمملكة المتحدة حل محل القانون المشترك السابق لتقديم إرشادات حول بعض الجوانب الرئيسية وهي: أعضاء مجلس الإدارة ، والمكافآت، والمحاسبة والتدقيق، والعلاقات مع المساهمين، تتم مراجعة القانون وتحديثه على أساس منتظم من قبل مجلس التقارير المالية (FRC) يوضح القسم ج (3) من المدونة أنه يجب على مجلس الإدارة وضع ترتيبات رسمية وشفافة باسم لجنة التدقيق للنظر في كيفية تطبيق التقارير المالية ومبادئ الرقابة الداخلية والحفاظ على علاقة مناسبة مع مدققي الشركة. تم تقديم إرشادات شاملة حول ممارسات لجنة التدقيق في الأقسام الفرعية الستة التالية (Mqadi M. S., 2020, p. 36)

❖ اختيار اعضاء اللجنة (1 تأثير حجم العينة من حيث عدد الاعضاء 2 الاستقلالية 3 الخبرة 4 اجتماع اللجنة)

- حجم العينة: فيما يتعلق بعدد المديرين المستقلين العاملين في لجان التدقيق لشركات المملكة المتحدة ، يتطلب قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة ما لا يقل عن 3 مديرين مستقلين غير تنفيذيين . (Zábojníková, 2016 , p. 13)
- الاستقلالية: يجب أن يحدد مجلس الإدارة في التقرير السنوي كل مدير غير تنفيذي يعتبره مستقلا. يجب على مجلس الإدارة تحديد ما إذا كان المدير مستقلا في طبيعته وحكمه وما إذا كانت هناك علاقات أو ظروف من المحتمل أن تؤثر أو يمكن أن تؤثر على حكم المدير، يجب على المجلس أن يذكر أسبابه إذا قرر أن المدير مستقلا بالرغم من ذلك، قد يكون رئيس مجلس إدارة الشركة عضوا في اللجنة ولكن ليس رئيسا لها، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، شريطة أن يتم اعتباره مستقلا عند التعيين كرئيس (Zábojníková, 2016 , p. 12)
- الخبرة: ينص قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة فيما يتعلق بالخبرة على أن "مجلس الإدارة يجب أن يقتنع بأن عضوا واحدا على الأقل من AC لديه خبرة مالية حديثة وذات صلة (Zábojníková, 2016 , p. 16)
- اجتماع اللجنة: يوصى القانون بتكرار اجتماعات لجنة التدقيق في المملكة المتحدة من خلال دليل لجان التدقيق الصادر عن لجنة مراجعة الحسابات على أنه لا يقل عن ثلاثة اجتماعات في السنة، ولرئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع سكرتير الشركة تقرير تواتر وتوقيت اجتماعاتها، على الرغم من التوصية بعقد ثلاثة اجتماعات على الأقل في السنة ، فإن معظم الرؤساء عادة ما يدعو إلى اجتماعات أكثر تواترا . (Zábojníková, 2016 , p. 11)
- الدليل المكتوب بالمهمات: ينبغي تحديد الدور والمسؤوليات الرئيسية للجنة التدقيق في اختصاصات مكتوبة ويجب أن تشمل: (Mqadi M. S., 2020, p. 36)
 - مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وأي إعلانات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة؛
 - مراجعة أحكام التقارير المالية الهامة الواردة فيها؛
 - مراجعة الضوابط المالية الداخلية للشركة، وما لم يتم التطرق إليها صراحة من قبل لجنة مخاطر؛
 - مراقبة ومراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي للشركة؛
 - تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة لعرضها على المساهمين لاعتمادهم في اجتماع عام، فيما يتعلق بتعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وعزله، والموافقة على مكافآت وشروط تكليف مدقق الحسابات الخارجي؛
 - مراجعة ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وفعالية عملية التدقيق، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات الصلة في المملكة المتحدة؛

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الاجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

- ينبغي إتاحة اختصاصات لجنة التدقيق بما في ذلك دورها والسلطة التي فوضها لها مجلس الإدارة، ويجب أن يصف قسم منفصل من التقرير السنوي عمل اللجنة في الاضطلاع بهذه المسؤوليات؛
 - يجب على لجنة التدقيق مراجعة الترتيبات التي يمكن من خلالها لموظفي الشركة أن يثيروا مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة في مسائل التقارير المالية أو غيرها من الأمور؛
 - يجب على لجنة التدقيق مراقبة ومراجعة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي، في حالة عدم وجود وظيفة تدقيق داخلي يجب على لجنة التدقيق النظر فيما إذا كانت هناك حاجة لوظيفة تدقيق داخلي وتقديم توصية إلى مجلس الإدارة، وينبغي توضيح أسباب عدم وجود مثل هذه الوظيفة في القسم ذي الصلة من التقرير السنوي؛
 - ينبغي أن تتحمل لجنة التدقيق المسؤولية الأساسية عن تقديم توصية بشأن تعيين المدققين الخارجيين وإعادة تعيينهم وعزلهم، افترض أن مجلس الإدارة لا يقبل توصية لجنة التدقيق، في هذه الحالة يجب أن يدرج في التقرير السنوي (وفي أي أوراق توصي بالتعيين أو إعادة التعيين) بياناً من لجنة التدقيق يشرح التوصية. يجب أن تحدد أسباب اتخاذ مجلس الإدارة موقفاً مختلفاً.
- يحتوي قانون حوكمة الشركات في المملكة المتحدة على مطلب جديد ساري المفعول اعتباراً من عام 2013 لتقارير لجنة التدقيق لتقديم وصف للقضايا المهمة التي نظرت فيها لجنة التدقيق والمتعلقة بالبيانات المالية، كما تأثر دور لجان التدقيق في أوروبا بالاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لحسابات المجموعة لجميع الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2005 (Zábojníková, 2016, p. 7)

2.4 كندا

نشأت فكرة لجان التدقيق في كندا نهاية الستينيات من القرن الماضي بعد انهيار شركة (Corporation Acceptance Atlantic)، وفي عام 1971 اعتبر تشكيل لجان التدقيق احد المتطلبات القانونية للشركات المساهمة العامة الكندية، إذ نصت المادة (182) من قانون الشركات الكندي لعام (1970) أنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق يكون أعضاؤها مختارين من مجلس إدارة الشركات العامة غير التنفيذيين، كما نص قانون الشركات الكندي على أن المصادقة على القوائم المالية قبل ارسالها لمجلس الإدارة هي من واجبات لجان التدقيق، وفي عام (1988) أصدر معهد المحاسبين القانونيين الكندي تقريراً باسم تقرير لجنة ماكدونالد حول تشكيل لجان التدقيق وكان له توصيات مهمات للجنة، كما قامت لجنة الأوراق المالية الكندي في (1990) بإصدار تقرير يخص دور لجان التدقيق ومسؤولياتها (قطسشات، 2010 صفحة 36) تلزم التعديلات التي أدخلت على اللوائح الكندية (اللائحة 52-110) لجنة المراجعة بأن تتألف من 3 أعضاء مستقلين يحتاج عضو واحد منهم إلى أن يكون خبيراً مالياً يحتاج إلى القدرات لقراءة وفهم البيانات المالية التي قد تتطلب استئلة محاسبية معقدة، تهدف هذه التدابير إلى تعزيز قوة الرقابة على لجنة التدقيق فيما يتعلق بالبيانات المالية وكذلك الإشراف على السياسات المحاسبية (Fontaine, Khemakhem, & Herda, 2015, p. 6)

تجدر الإشارة أن في سنة 2006 اعتمدت كندا قانون التنوع، ففي 14 ديسمبر 2011 يجب أن تشغل النساء 50٪ من مقاعد مجلس الإدارة ولجانه (Ioualalen & Khemakhem, 2015, p. 84).

❖ اختيار اعضاء اللجنة (1 تأثير حجم العينة من حيث عدد الاعضاء 2 الاستقلالية 3 الخبرة 4 اجتماع اللجنة)

– تأثير حجم العينة من حيث عدد الاعضاء (Consolidation, 2011, p. 11)

يجب أن تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل.

يجب أن يكون كل عضو في لجنة التدقيق مديرا للمؤسسة

– الاستقلالية: يكون عضو لجنة التدقيق مستقلا إذا لم تكن له علاقة مادية مباشرة أو غير مباشرة مع المصدر بحيث:

(Consolidation, 2011, p. 6)

• لم يكن خلال السنوات الثلاث الماضية ، موظفا أو مسؤولا تنفيذيا للمصدر

• فرد كان أحد أفراد أسرته المباشرين أو كان خلال السنوات الثلاث الماضية مسؤولا تنفيذيا للمصدر

• كان خلال السنوات الثلاث الماضية شريكا أو موظفا لتلك الشركة وعمل شخصيا على تدقيق المصدر خلال تلك الفترة

• شريك في شركة هي المراجع الداخلي أو الخارجي للمصدر

وفقا للأقسام 2.3 و 3.3 و 4.3 و 5.3 و 6.3 ، يجب أن يكون كل عضو في لجنة التدقيق مستقلا .

– الخبرة

وفقا للسياسة الوطنية 110-52، يجب أن يتمتع أحد أعضاء لجنة المراجعة بالكفاءة المالية التي تضمن قراءة

البيانات المالية للشركة وفهمها وإظهار دليل على التفكير النقدي، (Ioualalen & Khemakhem , 2015, p. 84)

وفقا للسياسة الوطنية 110-52، ليس من الضروري أن يكون لدى أعضاء لجنة التدقيق معرفة عميقة

بالمعايير المحاسبية. (Ioualalen & Khemakhem , 2015, p. 89)

يتطلب البند 3 من الاستثمارات F1 110-52 و F2 110-52 من المؤسسة الإفصاح عن أي تعليم أو خبرة لعضو لجنة

التدقيق والتي من شأنها أن تزود العضو من بين أمور أخرى بفهم مبادئ المحاسبة التي يستخدمها المصدر من أجل إعداد

بياناتها المالية، يتأثر مستوى الفهم المطلوب بتعقيد الأعمال الجارية، على سبيل المثال إذا كانت الجهة المصدرة مؤسسة مالية

معقدة، فمن الضروري الحصول على درجة أعلى من التعليم والخبرة مما سيكون عليه الحال بالنسبة لعضو لجنة التدقيق

في جهة الإصدار التي لديها أعمال أكثر بساطة (Consolidation, 2011, p. 25)

– وضع الدليل المكتوب بمهامها : (Consolidation, 2011, p. 9_10)

يجب أن يكون لدى لجنة التدقيق ميثاق مكتوب يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

يجب أن توصي لجنة التدقيق مجلس الإدارة بما يلي:

• المراجع الخارجي الذي سيتم ترشيحه لغرض الإعداد أو إصدار تقرير مدقق حسابات أو أداء خدمات تدقيق أو مراجعة أو تصديق أخرى للمصدر.

• تعويض المراجع الخارجي.

• يجب أن تكون لجنة التدقيق مسؤولة بشكل مباشر عن الإشراف على عمل المدقق الخارجي المكلف لغرض إعداد أو

إصدار تقرير المدقق أو أداء خدمات تدقيق أو مراجعة أو تصديق أخرى للمصدر، بما في ذلك حل الخلافات بين

الإدارة والمراجع الخارجي فيما يتعلق بالتقارير المالية

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الأجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

- يجب أن تقتنع لجنة التدقيق بوجود إجراءات مناسبة لمراجعة إفصاح المصدر للجمهور عن المعلومات المالية المستخرجة أو المستمدة من البيانات المالية للمصدر، بخلاف الإفصاح العام المشار إليه في القسم الفرعي
- يجب على لجنة التدقيق مراجعة واعتماد سياسات التوظيف الخاصة بالمصدر فيما يتعلق بالشركاء والموظفين والشركاء السابقين وموظفي المراجع الخارجي الحالي والسابق للمصدر

3.4. ماليزيا

قد أثرت الأزمة الاقتصادية في عام 1997 بشكل خطير على إطار أسواق رأس المال في ماليزيا بما في ذلك نظام حوكمة الشركات كرد فعل على المشكلة التي حدثت في عام 1997، أنشأت الحكومة الماليزية لجنة مالية رفيعة المستوى معنية بحوكمة الشركات (FCCG) شاركت فيها جميع القطاعات تقريبا عبر الهيئات الحكومية والقطاعات الخاصة والبنك المركزي الماليزي ومجلس معايير المحاسبة الماليزية وجمعية البنوك، تم توسيعه من خلال إنشاء اللجنة الإستراتيجية لأسواق رأس المال في عام 1999 في عام 2000، أصدرت FCCG MCGG التي تطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن مستوى امتثالها لتوصياتها من أجل توفير نظام تنظيمي قوي وميسر بما في ذلك مساءلة الشركات عالية الجودة للشركات آليات الحوكمة التي من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين (Fairus, Johari, & Takril, 2015, p. 215)

ولقد أدى الفشل الأخير في مسؤوليات التدقيق المهني بين الشركات "الأربع الكبرى" إلى تدمير ثقة الجمهور في جودة التدقيق بشكل عام، كانت هيئة الأوراق المالية في ماليزيا تحقق في سلوك المدققين الدوليين KPMG و Deloitte فيما يتعلق بـ 1 MDB أكبر فضيحة فساد، وتم تغريم 2.2 مليون رينجيت ماليزي لفشلها في أداء واجبها والإبلاغ عن المخالفات من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا، أثار هذا أسئلة حول مراقبة حوكمة الشركات والامتثال وأخلاقيات العمل في ماليزيا، وخاصة دور AC في قضية 1MBD تجاه جودة التدقيق التي قام بها المدققون الدوليون KPMG و Deloitte، و نتيجة للضغط المتزايد من الجهات التنظيمية، أعلنت برايس ووترهاوس كوبرز عن خطط لإجراء تحول كبير في أعمال التدقيق الخاصة بها من خلال الانقسام إلى قسمين:

تم تقديم أول مدونة ماليزية لحوكمة الشركات (MCCG) في عام 2000 من قبل هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) تم وضع علامة على هذه المدونة باعتبارها علامات بارزة في إصلاح حوكمة الشركات في ماليزيا والتي من شأنها تعزيز دور وأهمية لجنة التدقيق (AC) تجاه جودة التدقيق، تم تنفيذ المدونة كرد فعل للأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وأثارت الأزمة الخوف من الانهيار الاقتصادي العالمي نتيجة للعدوى المالية، مما أدى إلى أن يصبح موضوع حوكمة الشركات في دائرة الضوء بسبب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في القطاع المالي (See, Pitchay, Ganesan, Haron, & Hendayani, 2020, p. 50)

اختيار أعضاء لجنة التدقيق (1: تأثير حجم العينة من حيث عدد الأعضاء: 2: الاستقلالية 3 الخبرة 4 اجتماع

(اللجنة)

- حجم العينة: يجب أن يتألف عضو لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكون جميع الأعضاء غير المدراء في اتحاد محاسبة، اي المعهد الماليزي للمحاسبة (Fairus, Johari, & Takril, 2015, p. 216)
- الاستقلالية: تشير الفقرة 15.9 من متطلبات الإدراج، والتي تنص على أن جميع أعضاء لجنة التدقيق مطلوبون أن يكونوا مديرين غير تنفيذيين، وتتكون غالبيتهم من أعضاء مجلس إدارة مستقلين، واستنادا إلى

(MCCG القانون المعدل ، 2007 ،) يجب تشكيل لجنة التدقيق بالكامل من قبل أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين (Al-Dhamari, Almagdoub, & Bakr Al-Gamrh, 2018, p. 5)

تقدم IAF تقاريرها مباشرة إلى AC وتقوم لجنة AC بمراجعة مدى كفاية وكفاءة IAF، في ماليزيا يتم الكشف عن تكلفة IAF في التقارير السنوية للشركات المدرجة يعد إنشاء IAF إلزاميا لجميع الشركات المدرجة في ماليزيا (See, Pitchay, Ganesan, Haron, & Hendayani, 2020 , p. 50)

– الخبرة

في أبريل 2016، تم تقديم المسودة المقترحة MCCG من قبل هيئة الأوراق المالية (SC)، من بين ما جاء فيه أنه يجب على الشركات توظيف رئيس مجلس إدارة AC لديه خبرة في المحاسبة (3، ص4)، وتطلب MCCG (2012) من الشركات الماليزية أن يكون لديها لجنة تدقيق مع عضو واحد على الأقل يجب أن يكون عضوا في المعهد الماليزي للمحاسبة (AI-MIA). (Dhamari, Almagdoub, & Bakr Al-Gamrh, 2018, p. 6)

أظهرت النتائج أن نسبة الشركات التي لديها خبرة محاسبية في دراسة أجريت على عينة من الشركات 5.65٪ يعد هذا مؤشرا جيدا على مدى تطبيق القانون المقترح وفقا للجنة العليا أي مشروع MCCG المقترح 2016، والذي اقترح أن تكون لجنة التنسيق الإدارية شخصا لديه خبرة في المحاسبة (Al-Qublan, Kamardin, & Shafie, 2020, p. 478)

– اجتماع اعضاء اللجنة

في MCCG، تحتاج لجنة التدقيق إلى علاقة مهنية مع المراجعين الخارجيين، حيث يجب أن تجتمع لجنة التدقيق مع المراجعين الخارجيين دون حضور أعضاء مجلس الإدارة التنفيذي مرتين على الأقل في السنة. هذه فرصة اتصال مهمة حيث يعتبر المدققون الخارجيون طرفا خارجيا لا علاقة له بالتشغيل والإدارة، ويمكن لوجهات النظر والاقتراحات أن تحسن أداء الشركة حيث تتم مناقشتها مع لجنة التدقيق التي هي مديرين مستقلين غير تنفيذيين، بصرف النظر عن لجنة التدقيق هذه يجب أن يجتمع المدير المالي ورئيس التدقيق الداخلي والمدققون الخارجيون ويناقشون بناءا على دعوة من لجنة التدقيق لجمع الآراء والمعلومات حول الشؤون المالية (Fairus, Johari, & Takril, 2015 , p. 216)

من الجدير بالذكر أنه تم عقد ثمانية اجتماعات خلال السنة المالية 2016 وبلغ إجمالي الوقت المستغرق حوالي 24 ساعة.

الجدول 01: يوضح عدد الاجتماعات التي تم القيام من قبل اللجنة

الاجتماعات	النتائج المالية	مسائل المراجعة الاخرى
تواريخ	22 فبراير	21 يناير
	23 مايو	14 أبريل
	25 أغسطس	13 يوليو
	21 نوفمبر	2 نوفمبر
القضايا المطروحة	. النتائج الفيصلية والمسائل ذات الصلة . التقرير السنوي المهم	قضايا الإدارة تحت اختصاص من BAC شؤون التدقيق الداخلي والخارجي

المصدر: (BERHAD, 2016 , p. 28)

– التأهيل

يجب أن تمتلك لجنة التدقيق مجموعة واسعة من المهارات اللازمة لأداء واجباتها، ويجب أن يكون جميع الأعضاء ملمين بالقراءة والكتابة المالية ، ومؤهلين وقادرين على فهم الأمور التي تقع ضمن اختصاص لجنة التدقيق بما في ذلك عملية

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الاجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

إعداد التقارير المالية، كما يجب على جميع أعضاء لجنة التدقيق إجراء تطوير مهني مستمر لمواكبة التطورات ذات الصلة في معايير وممارسات وقواعد المحاسبة والتدقيق (Kiara & Kiara, 2021, p. 53) (8، ص 53)

– وضع الدليل المكتوب بمهامها

لظالما كان ينظر إلى لجنة التدقيق على أنها لاغنى عنها في المنظمة للمساعدة في الإشراف على الإدارة التنفيذية من خلال إدارة مسؤوليات الرقابة فيما يتعلق بوظائف المحاسبة والمالية والتدقيق الداخلي، أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء AC هو زيادة تحسين الأرباح ومن المهام الأساسية للمركز الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية من خلال الإشراف على الضوابط الداخلية للشركة لضمان التزامها بالقوانين والأنظمة تشمل مهام لجنة التدقيق الاجتماع مع المراجعين الخارجيين شخصيا لمناقشة الأمور المتعلقة بالتدقيق وكذلك لاقتراح تنسيق أعمال التدقيق مع موظفي التدقيق والتعامل معه (Hasan, Kassim, & Abdul Hamid, 2020, p. 274)

يجب أن تتضمن مهام لجنة التدقيق ما يلي: (Kiara & Kiara, 2007, p. 18) (7، ص 19_18)

- النظر في تعيين المدقق الخارجي وأتباع التدقيق وأي مسألة استقالة أو فصل
- للمناقشة مع المراجع الخارجي قبل بدء التدقيق طبيعة ونطاق المراجعة، والتأكد من التنسيق في حالة مشاركة أكثر من شركة تدقيق واحدة
- مراجعة البيانات المالية ربع السنوية ونهاية العام لمجلس الإدارة، مع التركيز بشكل خاص على:
 - أي تغيير في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - التعديلات الهامة الناتجة عن المراجعة.
 - الامتثال لمعايير المحاسبة والمتطلبات القانونية الأخرى.
- مناقشة المشاكل والتحديات الناشئة عن عمليات التدقيق المؤقتة والنهائية، وأي مسألة قد يرغب المدقق في مناقشتها.
- مراجعة خطاب الإدارة للمراجع الخارجي ورد الإدارة.
- النظر في أي معاملات مع الأطراف ذات الصلة التي قد تنشأ داخل الشركة أو المجموعة.
- النظر في النتائج الرئيسية للتحقيقات الداخلية واستجابة الإدارة.
- تضع لجنة التدقيق السياسات والإجراءات التي تتناول من بين أمور أخرى متمثلة في: (Kiara & Kiara, 2021, p. 8)
- معايير توجيه القرارات بشأن تعيين وإعادة تعيين المدقق الخارجي، يجب أن تشمل المعايير تقييم الكفاءة وجودة المراجعة وقدرة الموارد للمراجع الخارجي فيما يتعلق بالمراجعة، ويجب أن يأخذ التقييم أيضا في الاعتبار المعلومات المقدمة في تقرير الشفافية السنوي من شركة التدقيق.
- متطلبات الحصول على تأكيد كتابي من المدقق الخارجي يؤكد أنه مستقل طوال ارتباط المراجعة وفقا لشروط جميع المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات الصلة، وأنه كان مستقلا.
- إجراء تقييم سنوي لأداء المراجع الخارجي واتخاذ إجراءات المتابعة عند الاقتضاء.
- في حالة وجود أمور مهمة تتطلب حكما، يجب على لجنة التدقيق طرح أسئلة استقصائية للتأكد مما إذا كانت البيانات المالية متوافقة مع المعلومات التشغيلية وغيرها من المعلومات المعروفة.

- يجب على لجنة التدقيق مراجعة وتقديم المشورة بشأن ما إذا كانت البيانات المالية المأخوذة ككل توفر رؤية حقيقية وعادلة للمركز المالي للشركة وأدائها.

4.4. سنغافورة

وافقت الحكومة على أول مدونة لحوكمة الشركات في سنغافورة صاغتها لجنة حوكمة الشركات في مارس 2001 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2003، فبالنسبة للاجتماعات العامة السنوية التي عقدت من 1 يناير 2003 فصاعدا، طلب من الشركات المدرجة بموجب قواعد الإدراج في بورصة سنغافورة أن تصف في تقاريرها السنوية ممارسات حوكمة الشركات لديها مع إشارة محددة إلى مبادئ المدونة، بالإضافة إلى الكشف عن الانحرافات عن أي مذكرة إرشادية للمدونة وشرحها إلى المجلس على شركة كبرى وافشاء الحكم لمراجعة وتحسين المدونة مع مراعاة التطورات الدورية وردود الفعل الواردة منذ تقديم المدونة من عام 2003 (Finance, 2005, p. 1)

في 6 أغسطس 2018، أصدرت سلطة النقد في سنغافورة ("ماس") القانون المنقح لحوكمة الشركات (2018 كود CG) والتي تضمنت توصيات مجلس حوكمة الشركات يحل قانون حوكمة الشركات لعام 2018 ويستبدل قانون حوكمة الشركات الذي تم إصداره في مايو 2012 (2012 كود CG) (Teng & Gledhill LLP, 2018, p. 1) اختيار اعضاء اللجنة (1 تائير حجم العينة من حيث عدد الاعضاء 2 الاستقلالية 3 الخبرة 4 اجتماع اللجنة)

❖ حجم العينة

يجب أن يتألف عضو لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكون جميع الأعضاء غير المدراء في اتحاد محاسبة، اي المعهد الماليزي للمحاسبة (Fairus, Johari, & Takril, 2015, p. 216)

❖ الاستقلالية

الأغلبية لجنة التدقيق، بما في ذلك رئيس لجنة التدقيق، يجب أن تكون مستقلة (KUSNADI, LEONG, Themin, & WANG, 2016, p. 204)

كما يجب ألا يعمل الشريك أو المدير السابق لشركة التدقيق أو هيئة التدقيق الحالية للشركة كعضو في AC خلال فترة 12 شهرا تبدأ من تاريخ توقفه عن كونه شريكا لشركة التدقيق أو مدير شركة التدقيق، وعلى أي حال طالما كان لديه أي مصلحة مالية في شركة التدقيق (GOVERNANCE, 2012, p. 22)

اعتبارا من 1 يناير 2022، ستنص قواعد الادراج على ان المديرالذي كان مديرا لفترة إجمالية تزيد عن تسع سنوات (سواء قبل الإدراج أو بعده) لن يتم اعتباره مديرا مستقلا ما لم تتم الموافقة على تعيينه كبطاقة شخصية في قرارات منفصلة بأغلبية جميع المساهمين، باستثناء المساهمين الذين يعملون أيضا كمديرين أو رئيس تنفيذي (Teng & Gledhill LLP, 2018, p. 3)

❖ الخبرة:

تركز سلطة سنغافورة وبورصة سنغافورة بشكل أكبر على الأمور المالية، ويستنتج أن سنغافورة تشجع شركات ذات خبرات مختلطة على الرغم من أن تعريف الخبرة المالية يختلف من الكود إلى الكود، الخبرة أو التجربة المتعلقة بالمحاسبة مقبولة عموما على أنها أهم أبعاد الخبرة المالية. (KUSNADI, LEONG, Themin, & WANG, 2016, p. 209)

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الاجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

فيجب على مجلس الإدارة التأكد من أن أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين بشكل مناسب للاضطلاع بمسؤولياتهم بحيث عضوان على الأقل، بما في ذلك رئيس لجنة التدقيق، يجب أن يكون لديه خبرة أو خبرة محاسبية حديثة وذات صلة أو خبرة في الإدارة المالية ذات الصلة وكما يفسر مجلس الإدارة هذا التأهيل في حكمه التجاري (GOVERNANCE, 2012, p. 21)

❖ اجتماع اللجنة

يجب أن يجتمع AC مع المراجعين الخارجيين ومع المراجعين الداخليين، في كل حالة بدون حضور الإدارة و سنويا على الأقل (GOVERNANCE, 2012, p. 21)

❖ التأهيل

ينص القانون على أن أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين بشكل مناسب، بهدف تعزيز موضوعية وفعالية لجنة التدقيق، من الموصى به أن يكون لدى عضوين على الأقل من أعضاء اللجنة خبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية ذات الصلة (Yeo & Koh, 2001, p. 3)

❖ وضع الدليل المكتوب بمهامها

يجب على مجلس الإدارة الإفصاح في التقرير السنوي للشركة بأسماء أعضاء لجنة التدقيق والاختصاصات الرئيسية للجنة، موضحا دورها والسلطة التي فوضها لها مجلس الإدارة (GOVERNANCE, 2012, p. 21)

ويجب أن يكون للجنة الاستشارية سلطة صريحة للتحقيق في أي مسألة ضمن اختصاصاتها والوصول الكامل والتعاون من قبل الإدارة والسلطة التقديرية الكاملة لدعوة أي مدير أو مسؤول تنفيذي لحضور اجتماعاتها والموارد المعقولة لتمكينها من أداء وظائفها بشكل صحيح ، ويجب أن تتضمن واجبات لجنة التدقيق مايلي : (GOVERNANCE, 2012, p. 21)

- مراجعة الأحكام والأحكام المتعلقة بالتقارير المالية الهامة وذلك للتأكد من سلامة البيانات المالية للشركة وأي إعلانات تتعلق بالأداء المالي للشركة

- المراجعة وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة سنويا على الأقل بشأن مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية للشركة بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية والامتثال وضوابط تكنولوجيا المعلومات
- مراجعة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للشركة
- مراجعة نطاق ونتائج المراجعة الخارجية واستقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن المقترحات المقدمة إلى المساهمين بشأن تعيين المدققين الخارجيين وإعادة تعيينهم وعزلهم، واعتماد مكافآت وشروط تعيين المدققين الخارجيين

5.4. ألمانيا

في عام 2014، قام الاتحاد الأوروبي بإصلاح الإطار التنظيمي لعمليات التدقيق القانونية في التوجيه EC 2014/56 / والاتاحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 537/2014، يتناول جزء من التشريع الجديد تكوين ومسؤوليات لجنة التدقيق (BOAR, 2015, p. 5)

يوفر الوضع الأوروبي فرصة فريدة للتحقيق في تصور المستثمر لفعالية لجنة التدقيق في سياقات مؤسسية مختلفة منذ عام 2006 يجب على كيانات المصلحة العامة الأوروبية إنشاء لجنة تدقيق تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل، ومع ذلك قررت بعض الشركات طوعية تعيين 100٪ من الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق ، مما يؤدي في النهاية إلى تباينات

كبيرة في تكوين لجان التدقيق الأوروبية ، في عام 2014 تم تعديل التشريع الأوروبي قررت المفوضية الأوروبية نصف (50%) أعضاء لجنة التدقيق على الأقل يجب أن يكونوا مستقلين (Poretti, Schatt, & Bruynseels, 2018, p. 29_30)

لجان التدقيق في ألمانيا، فقد اختلفت الهياكل التنظيمية والإدارية في شركاتها عن مثيلتها من الشركات العامة في الدول الأخرى، التي اعتمدت في هياكلها التنظيمية على نظام ثنائي الرأس، بينما تعتمد الدول الأخرى على الهيكل التنظيمي الموحد، إذ يحتوي نظام ثنائي الرأس لكل شركة على مجلس تنفيذي ومجلس رقابي، ويقوم المجلس التنفيذي بإدارة المشروع بتكافل جميع أعضائه ويتنسيق رئيس المجلس، أما المجلس الرقابي فيقوم باتخاذ القرارات الأكثر أهمية، وتوكل إليه مهمات تعيين مجلس الإدارة التنفيذي والرقابة عليهم، ويتولى رئيس مجلس الرقابة مهمات التنسيق بين هذين المجلسين، كما يقوم المجلسان بتعيين أعضاء لجنة التدقيق، وبحكم سيطرة رئيس مجلس الرقابة فإن غالبية أعضاء لجنة التدقيق يتم اختيارهم من قبله، ويكون ثلث أعضاء اللجنة من يمثلون مصالح العمال، ويمثل البقية كبار المساهمين (قطسشات، 2010، صفحة 37).

ألمانيا لديها نظام مجلس من مستويين، أي أن قانون شركة الأسهم الخاص بها ينص على التقسيم بين مجلس الإدارة ومجلس الإشراف هذا يختلف عن معظم البلدان الأخرى، ألمانيا ترفض بشدة منح المساهمين خيار الاختيار بين النظامين، قد يكون تحديد رموز العمل في مجلس الإشراف أحد أسباب هذا الرفض. (Hopt, 2016, p. 3)

يتناول القانون تشكيل اللجان ولكنه متساهل للغاية، وبدون تفويض يسمح فقط لمجلس الرقابة بتعيين لجنة أو أكثر من بين أعضائه، ولا سيما لأغراض عداد المداولات والقرارات أو للإشراف على تنفيذ قراراتها، حتى لجنة التدقيق ليست إلزامية بموجب القانون، ويوصي قانون حوكمة الشركات بتشكيل ثلاث لجان: لجنة التدقيق والترشيح والتعويض، ولجنة التدقيق بالطبع هي الأهم من بينها، ولكن إذا تم تشكيل لجنة تدقيق في شركة موجهة نحو سوق رأس المال يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: (Hopt, 2016, p. 14)

❖ تأثير حجم العينة من حيث عدد الاعضاء

كما يقوم المجلسان بتعيين أعضاء لجنة التدقيق، وبحكم سيطرة رئيس مجلس الرقابة فإن غالبية أعضاء لجنة التدقيق يتم اختيارهم من قبله، ويكون ثلث أعضاء اللجنة من يمثلون مصالح العمال، ويمثل البقية كبار المساهمين (قطسشات، 2010، صفحة 37)

❖ الاستقلالية

يجب أن يكون عضو واحد على الأقل مستقلا، ولا يجوز أن يكون رئيس مجلس الرقابة رئيسا للجنة التدقيق

❖ الخبرة

يجب أن يتوفر للعضو المستقل الخبرة في مجالات المحاسبة والمراجعة السنوية

❖ وضع الدليل المكتوب بمهامها

قضايا المحاسبة وإدارة المخاطر والاستقلالية اللازمة المطلوبة من المدقق، وإصدار تفويض المراجعة للمراجع، وتحديد نقاط الاتصال الخاصة بالمراجعة واتفاقية الرسوم، يجب أن يكون متوفرة لدى رئيس لجنة التدقيق .

إن هذه الدراسة جاءت لمعرفة ممارسات وتقييم تجارب بعض الدول فيما يخص عمل لجان التدقيق وعرض تجارب بعض الدول وتبيان كيفية عمل لجان التدقيق لكل دولة فنجد ان ظهور قانون ساربانز او كسكلي جاء بعد سلسلة من فشل لجان التدقيق حيث هناك دور هام للجنة التدقيق يوضح أهمية وظيفة لجنة التدقيق لضمان حوكمة الشركة اتجاه المساهمين، وتجدر الإشارة إلى أن دور لجنة التدقيق هو الاتصال مع المدقق الخارجي، وتعيين وإنهاء رئيس قسم التدقيق الداخلي، ومراقبة موثوقية البيانات المالية. وأداء الشركة ومراجعة فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للشركة كما نلاحظ ان تجارب بعض الدول اتفقت جميعها في استقلالية أعضاء لجان التدقيق وان يكون على الأقل احد الأعضاء حائزا على مؤهلا علميا في المحاسبة او المالية كما لا يقل عدد اعضاء لجنة التدقيق على ثلاثة أعضاء، كما انه يجب ان تتمتع لجنة التدقيق بجميع المؤهلات والكفاءات التي تسمح لها بممارسة مهامها على اكمل وجه، وتقوم بعقد اجتماعات خلال السنة لا تقل عن أربعة اجتماعات لتقييم ومناقشة الأمور التي تتعلق بالشركة والاهداف المسطرة والسهر على تحقيقها وكذلك مراقبة عمل مجلس الإدارة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم عمل المدقق الداخلي وتعيين المدقق الخارجي والعمل على استقلاليته وعدم التدخل في عمله.

النتائج:

- كان لقانون ساربانز او كسكلي دور في تعزيز ثقة الجمهور خاصة المستثمرين في محتوى القوائم المالية واستعادة ثقتهم بعد الازمة المالية لسنة 2001.
- تعتبر لجنة التدقيق بمثابة صمام امان لعملية التدقيق للدور المنوطة بها وماتقدمه من توجيهات تنعكس على مجلس الإدارة بما يحقق حوكمة الشركة بشكل فعال.
- من خلال عرض تجارب الدول المختارة لوحظ انها تشترك في جوهر هدف لجنة التدقيق وهو إرضاء جميع أطراف ذوي العلاقة من خلال إعطاء مصداقية للقوائم المالية وفق توجيهات قانون ساربانز اكسكلي.

6. قائمة المراجع:

1. Al-Dhamari, R., Almagdoub, A., & Bakr Al-Gamrh. (2018). Are audit committee characteristics important to the internal audit budget in Malaysian firms? . *Contaduría y Administración*, 1_23.
2. Al-Shaer H, Z. M. (2018). CREDIBILITY OF SUSTAINABILITY REPORTS: THE CONTRIBUTION OF AUDIT COMMITTEES . *Business Strategy and the Environment* , 2_36.
3. Audit Committee Chair Attributes and Audit Report Lag in an Emerging Market2020International Journal of Financial Research 475_492
4. BERHAD, T. M. (2016). STATEMENT ON CORPORATE GOVERNANCE . INTEGRATED ANNUAL REPORT.
5. Consolidation, U. (2011). National Instrument 52-110 Audit Committee .
6. 2015EUROPEAN COMPANY LAWCOLOPHONpublished under the aegis of the Centre for European Company Law
7. Fairus, M., Johari, R. R., & Takril, N. F. (2015). Revisited Note on Corporate Governance and Quality of Audit Committee: Malaysian Perspective . *Procedia Economics and Finance* , 213_2221.

8. Finance, T. M. (2005). Singapore's New Code of Corporate Governance Revised _ Applicable From 1 January 2007. Knowledge Risk Management .
9. Fontaine, R., Khemakhem, H., & Herda, D. N. (2015). Audit committee perspectives on mandatory audit firm rotation: evidence from Canada. 1_19.
10. Ghafran, C., & O'Sullivan, N. (2019). The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. from UK audit fees.', British accounting review.,, 578-593.
11. GOVERNANCE, C. O. (2012). THE BOARD'S CONDUCT OF AFFAIRS . CODE OF CORPORATE GOVERNANCE.
12. Hasan, S., Kassim, A. A., & Abdul Hamid, M. A. (2020). The Impact of Audit Quality, Audit Committee and Financial Reporting Quality: Evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues , 272-281.
13. Kiara, S. P., & Kiara, B. (2007). MALAYSIAN CODE ON CORPORATE GOVERNANCE. Securities Commission .
14. Kiara, P. B., & Kiara, B. (2021). MALAYSIAN CODE ON CORPORATE GOVERNANCE . Securities Commission Malaysia.
15. KUSNADI, Y., LEONG, K. S., Themis, S., & WANG, J. (2016). Audit committees and financial reporting quality in Singapore. Journal of Business Ethics , 197-214.
16. Mqadi, M. S. (2020). The Corporate Governance Practices of Audit Committees in the KwaZulu-Natal Local Government Municipalities . UNIVERSITY OF KWAZULU _NATAL (p. 35). Mr. Siphwe Mqadi .
17. Mqadi, S. (2020). The Corporate Governance Practices of Audit Committees in the KwaZulu-Natal Local Government Municipalities . UNIVERSITY OF KWAZULU-NATAL (p. 39). UNIVERSITY OF KWAZULU-NATAL .
18. Poretti, C., Schatt, A., & Bruynseels, L. (2018). Audit committees' independence and the information content of earnings announcements in Western Europe. Journal of Accounting Literature, 29_53.
19. Rickling, M. F., & Sharma, D. S. (2017). Audit committee cash compensation and propensity of firms to beat earnings by a large margin: Conditional effects of CEO power and agency risks. Int J Audit , 304–323.
20. See, J. K., Pitchay, A. A., Ganesan, Y., Haron, H., & Hendayani, R. (2020). The Effect of Audit Committee Characteristics on Audit Quality: The Moderating Role of Internal Audit Function. JOURNAL OF GOVERNANCE AND INTEGRITY, 44 – 56.
21. Teng, Y. L., & Gledhill LLP, A. (2018). MAS issues revised code of corporate Governance. Legal Bulletin .
22. The German Law of and Experience with the Supervisory Board 2016ECGI Working Paper Series in Law 3
23. The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: A Canadian Case Study 2015 Case Studies in Business and Management 77_96.
24. Velte, P. (2017). THE LINK BETWEEN AUDIT COMMITTEES, CORPORATE GOVERNANCE QUALITY AND FIRM PERFORMANCE: A LITERATURE REVIEW. Corporate Ownership & Control / Volume , 15_31.
25. Yeo, V. C., & Koh, P. M. (2001). THE ROLE OF THE BOARD – REGULATORY ENVIRONMENT AND BOARD PRACTICE IN SINGAPORE. The Third Asian Roundtable on Corporate Governance, 1_23.
26. Zájbojníková, G. (2016). The Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from the UK. ECONOMIA GEsTAO (p. 5). Gabriela Zájbojníková .
27. Zehri, F., & Zgarni, I. (2020). Internal and external corporate governance mechanisms and earnings management: an international perspective . Accounting and Management Information Systems, 33_64.
28. إبياء أمجد أحمد المحاميد. (2020). أثر فعالية لجان التدقيق والتدقيق الخارجي على جودة تقارير الاستدامة . جامعة مؤتة (صفحة 21). جامعة مؤتة .

عرض وتقييم تجارب بعض البلدان الاجنبية في تأطير ممارسات لجان التدقيق،

انجلترا كندا ماليزيا سنغافورة ألمانيا

29. خلدون عودة الله عبد الله البطوش. (2015). دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لادارة المخاطر في شركات الكهرباء الاردنية. جامعة الشرق الاوسط أيلول ، (صفحة 27). الاردن .
- 30- عادل خليل علي قطسشات. (2010). مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فعالية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية . (صفحة 36). الاردن : جامعة الشرق الاوسط .
31. علي محمد ريان. (2019). أثر خصائص لجان التدقيق على الاداء المالي للبنوك التجارية الاردنية . جامعة عمان العربية (صفحة 19). عمان : جامعة عمان .